**مميزات قانون أصول المحاكمات الجزائية**

يمتاز هذا القانون بما يلي :-

**1-** أن قواعده من النظام العام أي لا يجوز التنازل عنها أو التعامل بها أو الصلح فيها

**2-** أن قواعده عامة تسري على الجميع إلا ما استثنى بنص خاص سواء في القوانين الداخلية أو القانون الدولي

**تسمية قانون أصول المحاكمات الجزائية** :- بما أن القانون يشمل إجراءات الدعوى من التحقيق إلى تنفيذ الحكم في حين تشير التسمية إلى أن يشمل المحاكمات فقط فالأجدر أن يكون ( قانون الإجراءات الجنائية ) كما في لبنان أو مصر .

**سريان قانون أصول المحاكمات الجزائية**

**1- من حيث الزمان** :- استنادا إلى مبدأ ( لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ) لا يجوز أن يكون للقانون أثر رجعي إلا إذا كان الأصلح للمتهم استنادا لنص( المادة 19 ) من الدستور العراقي النافذ

**2- من حيث المكان** :- يسري هذا القانون على جميع إقليم الدولة العراقية

**3- من حيث الأشخاص** :- يسري هذا القانون على جميع الأشخاص إلا من يتم استثناءهم بنص وهم :-

**أ- الأحداث** :- الذين يخضعون لقانون رعاية الأحداث رقم 76 لسنة 1983 إلا فيما لم يرد به نص في هذا القانون حيث يطبق قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية

**ب- العسكريون** :- الذين يخضعون لقانون أصول المحاكمات الجزائية العسكري رقم 30 لسنة 2007 وقانون العقوبات العسكري رقم 17 لسنة 2007

**ج- قوى الأمن الداخلي** :- حيث تخضع لقانون أصول الحاكمات الجزائية رقم 9 لسنة 2008 وقانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم 14 لسنة 2008